هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
TELECOMMUNICATIONS AND DIGITAL GOVERNMENT REGULATORY AUTHORITY

الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة
للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإصدار الثالث 2022

تم تطوير هذه الوثيقة كجزء من **الدليل التقني الإرشادي للمنصات الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة**

حقوق التأليف والنشر © 2022م –هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية -جميع الحقوق محفوظة.

1- ماهي البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية أو قانونية وأيضًا إعادة استخدامها ونشرها، وفي أغلب الأحيان يتم الاكتفاء بمراعاة شرطين فقط هما: نسبة الحقوق لأصحابها، وإتاحة البيانات للمشاركة.

وتشير كلمة "مفتوحة" إلى أن كل شخص يستطيع بحرية تامة الوصول إلى البيانات، واستخدامها، وتعديلها، ومشاركتها لأي غرض كان (بشرط ذكر المصدر وإعادة إخضاعها لمبدأ الإتاحة المفتوحة).

1.1- سماتها الرئيسية:

تمتاز البيانات المفتوحة بالسمات التالية:

- الإتاحة الكاملة وإمكانية الوصول إليها بسهولة:

يجب أن تتوفر البيانات مجانا وبصورة كاملة متاحة، وأن تكون متاحة للتحميل عبر الشبكة العنكبوتية، كما يجب أن تكون قابلة للتعديل وفق احتياجات المستخدم.

- قابلية إعادة الاستخدام وإعادة التوزيع

يجب توفير البيانات ضمن الشروط التي تسمح بإعادة استخدامها وإعادة توزيعها بما في ذلك المزج مع مجموعات البيانات الأخرى، ويجب أن تكون صالحة ومناسبة للاستخدام والقراءة الآلية (Machine Readable)

- إمكانية مشاركتها على نطاق عالمي:

يجب أن يكون الجميع بدون استثناء قادرين على استخدام وإعادة توزيع البيانات بحيث لا يكون هناك حصر على مجال معين بما في ذلك إعادة الاستخدام والتوزيع التجاري.

ووفق هذا التعريف فإن البيانات الحكومية المفتوحة هي البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية للجمهور بغرض تمكينهم من استخدامها بحرية وأيضًا إعادة استخدامها ونشرها مع مراعاة متطلبات الرخص القانونية مثل حفظ الحقوق. ويشمل ذلك أنواع عديدة من البيانات مثل الإحصاءات الحكومية في مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم والاقتصاد البيئة وغيرها من الإحصاءات التي تفيد المجتمع..

1.2- فوائد البيانات المفتوحة

الشكل التالي يبين منظومة الفوائد التي تترتب على اعتماد نهج البيانات المفتوحة[1]:

`

[1] Starting an Open Data Initiative – The World Bank

2- موجهات عامة للبيانات المفتوحة

عند اتباع سياسات البيانات المفتوحة على المنصات الرقمية، يتوقع من الجهات الحكومية الالتزام بالموجهات التالية في الحد الأدنى:

- ❖ أن تغطي البيانات المنشورة خدمات وأنشطة الجهة الحكومية أو المعلومات التي ترى أنها موضع اهتمام الجمهور ومن شأنها أن تكون ذات قيمة لزائر الموقع.
- ❖ أن تقوم الجهة بتوفير مجموعات من البيانات على مدى سنوات (مثال منذ 1995 حتى الآن)
- ❖ يجب نشر مجموعات البيانات في صورتها الأولية الخام بقدر المستطاع مع مراعاة قيود الخصوصية أو السرية أو أية قيود أخرى.
- ❖ أن يتمكن زائر الموقع من الوصول للبيانات من دون أية عوائق (على سبيل المثال: طلب التسجيل).
- ❖ أن تقوم الجهة بتوفير البيانات المفتوحة بالوقت الحقيقي وإتاحتا بالشكل المهيكل تصلح للاستخدام التقني(مثال :جداول البياناتCVS,XML, XLS)
- ❖ أن تكون البيانات منشورة بصيغ ملفات قابلة للتعديل، للاقتطاع بطريقة "قص لصق" وكذلك قابلة للتحميل (downloadable).
- ❖ أن تقوم الجهة بنشر البيانات بطرق مفهومة وذلك باستخدام أوصاف البيانات الوصفية (Meta Data description)

(البيانات الوصفية هي معلومات مهيكلة والتي تصف خصائص مصادر البيانات، أو توضيحها، أو تحديدها، أو بطريقة أخرى تزيد من سهولة الاطلاع عليها ، أو استخدامها، أو إدارتها.)

- ❖ أن يتاح لزائر الموقع إمكانية إبداء الرأي في البيانات المنشورة.[2]
- ❖ أن يتاح لمستخدم الموقع إمكانية معرفة نوع وحجم الملف وكذلك الزمن اللازم لتحميله قبل البدء بتحميله.
- ❖ أن يتم توفير إحصائيات عدد مرات استخدام /تحميل الملفات

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، الرجاء مراجعة وثيقة "دليل المشاركة الإلكترونية للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة" الصادرة عن حكومة الإمارات الإلكترونية

- في حالة كون الملف يحتاج إلى برنامج متخصص لتشغيله، يجب تنبيه مستخدم الموقع لذلك وتوفيره إن أمكن.
- إتاحة كل ما هو ممكن من منصات التفاعل مع مستخدمي البيانات، ووضع وصلات لمنابر إلكترونية يتم فيها مناقشة تلك البيانات مثل المنتديات والمدونات وصفحات فيسبوك إلخ
- يتوجب على الجهة توفير معلومات العلاقة المباشرة بين مجموعات البيانات وكيفية استخدام التطبيقات لمجموعات البيانات المتاحة
- أن توفر الجهة آلية للجمهور (الباحثين/الطلاب وغيره) لطلب البيانات من خلال موقعها الإلكتروني
- أن توفر الجهة خاصية تقييم مجموعة البيانات وتقديم الملاحظات لكل ملف متاح للمستخدمين
- أن توفر الجهة رسم تصويري لبعض البيانات المتاحة (Data Visualization)
- يتوجب على الجهة توفير خاصية تحميل البيانات المجمعة (Bulk download option)
- يتوجب على الجهة أعداد رخصة للبيانات المفتوحة على صفحتها الخاصة بالبيانات المفتوحة التي تمنح المستخدمين ترخيصاً واضحاً لا لبس فيه لاستخدام البيانات وتوزيعها إلخ (ملحق أ)
- كما يجب أن تجتهد الجهات الحكومية لتجاوز الحد الأدنى واستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص به في وثيقة "المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية " لما توصي به الأمم المتحدة. كما انه هناك حاجة لرفع مستوى فتح البيانات وفقا لقياس نموذج البيانات المفتوحة المرتبطة ذي الخمس نجوم

3- التدريب والمعرفة:

تتوفر مواد عديد على الشبكة العنكبوتية لرفع مستوى المعرفة والمهارات للممارسين ومستخدمي البيانات المفتوحة وقد قامت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بعمل عدة ورش و ندوات لبناء القدرات في مجال البيانات المفتوحة في الحكومة بالإضافة إلى توفير مادة تعريفية للبيانات المفتوحة من خلال الأكاديمية الافتراضية

4- خاتمة

تمثل الموجهات المضمنة في هذه الوثيقة الحد الأدنى للجهات الحكومية الراغبة في انتهاج سياسة البيانات المفتوحة مع جمهورها من المتعاملين، ويعكس الالتزام بهذه الموجهات جدية هذه الجهات في إنجاح هذه السياسة والاستفادة من ثمارها في زيادة الثقة مع المتعاملين والتطوير المستمر لخدماتها والتشجيع على توفير بيئة ابتكار مستدامة.

الملحق (أ) الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة بدولة الإمارات العربية المتحدة[3]

تم استعراض تفاصيل الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة كما ورد في الصيغتين التاليتين:

- نموذج ملخص بلغة بسيطة للنشر من خلال البوابات الإلكترونية للبيانات المفتوحة
- نموذج يوضح الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالرخصة ويجب أن يتم توفير قابلية التنزيل وحفظها على أجهزة المستخدمين من خلال البوابات الإلكترونية للبيانات المفتوحة على أن يتم وضع رابط التنزيل ضمن النموذج الملخص للرخصة

الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة: الملخص

يعتبر هذا النموذج نسخة ملخصة (وليس بديلًا عن) أحكام الرخصة التي تسري على استخدامك للمعلومات التي يتم الوصول إليها عبر [اسم البوابة الإلكترونية للبيانات المفتوحة] ("الرخصة"). يمكن الاطلاع على النسخة التفصيلية للرخصة <من خلال هذا الرابط>

1. نظرة عامة

تعتبر هذه الرخصة ذات نطاق عالمي ، خالية من حقوق الملكية، ودائمة وغير حصرية تتيح لك الاستخدام وإعادة استخدام المعلومات التي تم توفيرها بموجب أحكامها بحرية ومرونة، وفقًا للشروط الواردة أدناه.

2. تتيح لك الرخصة حرية

✓ نسخ المعلومات وتبليغها إلى الجمهور وبأي صيغة

✓ تعديل المعلومات

✓ استخدام المعلومات للأغراض التجارية وغير التجارية

✓ السماح للأخرين باستخدام المعلومات

3. يتوجب الامتثال للشروط التالية

! عدم استخدام المعلومات بأي طريقة غير قانونية و/أو مضللة للأخرين

! *مراعاة ذكر اسم أو هوية الجهة الناشرة والأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بأي إشعار يتعلق بحقوق الطبع والنشر كما وردة في المادة الأصلية*

! *حيثما أمكن، يفضل ذكر عنوان الرابط التشعبي (URL) للمادة المرخصة*

هذه شروط واجبة الامتثال لضمان استمرار صلاحية الترخيص، وفي حالة عدم الامتثال لها، يجوز سحب الحقوق الممنوحة لك بموجب هذه الرخصة.

4. الاستثناءات

لا تسمح الرخصة باستخدام:

X أي علامات تجارية مرتبطة بقاعدة بيانات أو بالمنصة الإلكترونية للبيانات المفتوحة

X أي صور (بما في ذلك الشعارات، أو الرسوم، أو الصور الفوتوغرافية) التي تظهر في أي قاعدة بيانات

[3] إطار عمل البيانات الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة - الجزء الأول: مبادئ ومعايير البيانات الذكية

الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة: النص الكامل

عند الوصول إلى المعلومات واستخدامها، فإنك تقبل وتوافق على الالتزام بشروط وأحكام هذا الترخيص فيما يتعلق باستخدامك للمعلومات التي تقدمها جهة إصدار الترخيص.

المادة (1) التعريفات:

جهة الحكومة الاتحادية	تعني أي وزارة، أو سلطة، أو إدارة، أو هيئة عامة، أو هيئة مستقلة، أو مؤسسة عامة، أو مجلس حكومي اتحادي، أو أي مؤسسة حكومية أو عامة أخرى تابعة للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
الرخصة	تعني اتفاقية الترخيص المفتوحة حسبما يقوم مانح الترخيص بتحديثها أو تعديلها، وهي الشروط القانونية التي يتم بموجبها إتاحة المواد الأصلية للإفصاح عنها؛
المواد الأصلية	تعني كافة محتويات أي قاعدة بيانات (أو أي جزء منها) تشتمل على أي بيانات أو محتوى أو منتجات عمل أو غيرها من المواد التي تم تجميعها في قاعدة البيانات وإتاحتها للإفصاح عنها من جانب مانح الترخيص للمستخدمين بموجب شروط هذا الترخيص العام؛ أو المواد المشتقة من ذلك.
المواد المعدلة	تعني أي عمل في أي وسيط (سواء تم إنتاجه حاليًا أو سيتم إنشاؤه في المستقبل) أنشأته الجهة أو أنشأه أي مستلم آخر يتضمن أو يستخدم أي معلومات أو مواد أصلية إما بمفرده أو بالاقتران مع مواد من مصدر آخر وكمنتج مستقل.
المواد المشتقة	تعني أي عمل في أي وسيط (معروف حاليًا أو سيتم إنشاؤه في المستقبل) أنشأته الجهة أو أنشأه أي مستلم آخر يتضمن أو يستخدم أو يقتبس أي معلومات أو مواد أصلية تخضع لحقوق الطبع والنشر والحقوق المشابهة التي تتطلب فيها حقوق الطبع والنشر، أو التحويل، أو أي تعديل آخر للمواد الأصلية على هذا النحو تصريحًا بموجب حقوق الطبع والنشر والحقوق المماثلة.
أنت أو ضمير المخاطب	يعني الفرد أو الجهة التي تستخدم المادة الأصلية لتطوير مواد معدلة أو مشتقة بموجب هذه الرخصة المفتوحة.
مانح الترخيص	يعني الشخص/الأشخاص أو الجهة/الجهات الاتحادية التي تمنح حقوقًا بموجب هذا الترخيص العام.
حقوق الطبع والنشر	تعني الحقوق الممنوحة بموجب حقوق الطبع والنشر و/أو الحقوق المشابهة أو المرتبطة بها والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الطبع والنشر بما في ذلك الأداء، والبث، وتسجيل الصوت والحقوق الواردة في قواعد البيانات أو المجموعات الأدبية.

الاستخدام	يعني نسخ مواد أو استخراج نسخ منها أو الإفصاح عنها من خلال وسيط أو عملية تتطلب إذنًا بموجب هذا الترخيص، أو التواصل مع مختلف المستخدمين، وتعديل، وتغيير، وإعداد الأعمال المعدلة أو المشتقة، وأي عمل آخر حصري أو يصبح حصريًّا في المستقبل بموجب حقوق الطبع والنشر سواءً في المواد الأصلية أو غيرها.
المستخدم	يعني أي مستخدم للمعلومات غيرك.
رخصة المستخدم	تعني الرخصة التي تقدمها لمستخدم المواد المعدلة أو المواد المشتقة وفقًا لشروط وأحكام هذه الرخصة المفتوحة.
المشاركة	تعني الإفصاح عن المواد للعامة من خلال أي وسيلة أو عملية تتطلب تصريحًا بموجب هذه الرخصة، مثل النسخ، أو الإفصاح العلني، أو الأداء العام، أو التوزيع، أو النشر، أو الوسائط، أو الاستيراد، وإتاحة المواد للعامة، عن طريق وسائل الوصول إلى المواد في المكان والزمان الذي يختارونه.
الاستثناءات والقيود	تعني أي استبعاد أو قيود أخرى مفروضة على حقوق الطبع والنشر والحقوق المماثلة التي تسري على استخدامك للمواد الأصلية.

المادة (2) نطاق حقوق الترخيص:

2-1 منح الرخصة

2-1-1 مراعاة شروط وأحكام هذه الرخصة للبيانات المفتوحة

2-1-2 يمنحك مانح الترخيص رخصة مجانية وغير حصرية لتنزيل المعلومات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام التقنية

2-1-3 يخولك مانح الترخيص ممارسة الحقوق المرخصة في جميع الوسائط والأشكال المنتجة حاليًا والمعروفة أو التي سيتم إنشاؤها لاحقًا، ولتطبيق التعديلات الفنية الضرورية عليها.

2-1-4 لا يجوز إسناد هذه الرخصة المفتوحة من الباطن، وهي رخصة نهائية لا رجعة فيها لممارسة الحقوق وفقًا لهذه الرخصة من أجل نسخ المواد الأصلية ومشاركتها، كليًا أو جزئيًا، أو إنتاج المواد المعدلة أو المشتقة أو إعادة إنتاجها أو مشاركتها.

2-2 يتنازل مانح الترخيص و/أو يوافق على عدم المصادقة على أي حق أو سلطة أو منع أي جهة أو فرد من إجراء التعديلات الفنية اللازمة لاستخدام الامتيازات المرخصة، بما في ذلك التعديلات الفنية اللازمة وتنفيذ أي تغييرات مصرح بها في هذا القسم ولا ينتج عنها مواد معدلة أو مشتقة.

المادة (3) شروط وأحكام الاستخدام

3-1 شروط وأحكام الاستخدام:

3-1-1 يجب التأكد من عدم تعارض الاستخدام مع القوانين الإماراتية أو الدولية.

3-1-2 يجب الإشارة إلى مصدر المادة الأصلية.

2-3 يجوز لك أن تسمح للمستخدمين باستخدام المواد الأصلية، وإذا قمت بذلك ، فيجب عليك الامتثال لشروط هذه الرخصة، ويحظر عليك عرض أو فرض أي شروط أو أحكام إضافية أو مختلفة على أي مستخدم آخر لتلك المعلومات.

3-3 لا تغطي هذه الرخصة استخدام:

1-3-3 البيانات الشخصية داخل المعلومات مثل وثائق الهوية مثل رقم جواز السفر أو الهوية الوطنية.

2-3-3 المعلومات التي لم يتم نشرها أو الإفصاح عنها بموافقة مانح الترخيص.

3-3-3 حقوق الغير التي ليس لدى مانح الترخيص أي سلطة للإفصاح عنها.

4-3-3 أي صور (بما في ذلك الشعارات أو الرسومات أو الصور الفوتوغرافية) التي يتم الإفصاح عنها داخل المواد الأصلية.

5-3-3 المعلومات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية الأخرى، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التصميم.

المادة (4) شروط الترخيص

يخضع استخدامك للحقوق المرخصة للشروط التالية:

1-4 الإسناد:

1-1-4 يجوز للمستخدم مشاركة المواد الأصلية مع مراعاة ما يلي:

2-1-4 الاحتفاظ بأي إشعار بحقوق الطبع والنشر الواردة في المواد الأصلية.

3-1-4 إدراج رابط إلكتروني أو ارتباط تشعبي إلى المادة الأصلية.

2-4 مشاركة المواد المعدلة والمشتقة:

1-2-4 تمنح هذه الرخصة المستخدمين الحق في إعادة توزيع المواد الخاصة بك وتعديلها وتغييرها والاقتباس منها سواء لأغراض تجارية أو غير تجارية طالما أنهم ينسبون/يعزون المواد الأصلية الخاصة بك إلى اسمك.

2-2-4 تمنح هذه الرخصة المستخدمين الحق في تعديل مواد مشتقة جديدة وتحسينها وإنشائها من مواد معدلة أو مشتقة سابقًا، سواء للأغراض التجارية أو غير التجارية، طالما أنهم يقومون بترخيص أعمالهم المشتقة الجديدة حسب ترخيص المستخدم بموجب شروط هذه الرخصة.

3-2-4 يجب عليك الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في القسم 3 وإدراجها في رخصة المستخدم إذا كانت محتويات قاعدة البيانات أو جزء من المادة الأصلية مشتركة.

المادة (5) إخلاء المسؤولية عن الضمانات وحدود المسؤولية

1-5 لا يتحمل مانح الترخيص مسؤولية أي ضرر أو سوء استخدام يتكبده الغير نتيجة لاستخدام هذه البيانات ولا يضمن استمرارية توفر هذه البيانات أو جزء منها، كما لا يتحمل المسؤولية عن مستخدمي هذه البيانات، ولا عن أي ضرر أو خسارة قد يتكبدها المستخدمون بسبب إعادة الاستخدام.

2-5 يحظر بيع أو إعادة بيع أي معلومات أصلية تم استخدامها وفقًا لهذه الرخصة مقابل أي رسوم أو مبلغ من المال أو مقابل أي شكل من أشكال التعويض.

المادة (6) - المدة والإنهاء

1-6 تسري هذه الرخصة المفتوحة طوال مدة حقوق الطبع والنشر والحقوق المماثلة المرخصة فيها. في حالة عدم الالتزام التام ببنود هذه الرخصة، سيتم إلغاء حقك في استخدام المواد الأصلية بموجب هذه الرخصة وتظل بنودها سارية على الرغم من هذا الإلغاء.

2-6 يحق لمانح الترخيص الإفصاح عن المواد الأصلية بموجب شروط أو أحكام منفصلة أو وقف الإفصاح عنها في أي وقت؛ ومع ذلك، تظل بنود هذه الرخصة سارية ونافذة المفعول على الرغم من هذا الإلغاء.

3-6 تظل شروط الترخيص سارية المفعول بعد إنهاء هذه الرخصة البيانات المفتوحة.

المادة (7) - شروط وأحكام أخرى

1-7 لا يلتزم مانح الترخيص بأي شروط أو شروط إضافية أو غير متشابهة ما لم يتم الاتفاق على ذلك صراحة.

2-7 تعتبر أي ترتيبات أو اعتبارات أو اتفاقيات ذات صلة بالمواد الأصلية غير منصوص عليها في هذا الترخيص منفصلة ومستقلة عن شروط وأحكام الرخصة البيانات المفتوحة.

3-7 لا تُفسر هذه الرخصة البيانات المفتوحة على أنها إلغاء أو تقييد أو حظر أو فرض لشروط متعلقة بأي استخدام للمواد الأصلية التي يجوز إجراؤها بشكل قانوني دون الحصول على إذن بموجب هذه الرخصة العامة.

4-7 لا يجوز إخلاء المسؤولية عن أي شرط أو حكم منصوص عليه في هذه الرخصة العامة، وتجاهل الامتثال له إلا إذا وافق مانح الترخيص على ذلك صراحة.

5-7 لا يوجد في هذه الرخصة للبيانات المفتوحة ما يشكل أو يُفسر على أنه تقييد أو تنازل عن أي امتيازات أو حصانات تنطبق على مانح الترخيص أو عليك، بما في ذلك الحصانة من الإجراءات القانونية في أي اختصاص قضائي أو سلطة.

6-7 تخضع هذه الرخصة لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وتُفسر وفقًا لها.

نهاية الترخيص

للاستفسار والتواصل

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
قطاع الحكومة الرقمية
فريق التحول الرقمي mgovet@tdra.gov.ae
047774139